مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

التعلم الرقمي: خطوات لتحقيق دوره المنتظر وفق الخصوصية السوسيوثقافية الجزائرية

أ.د. نديم منصوري
الجامعة اللبنانية

الملخص. تحاول هذه الدراسة الكشف عن واقع الجزائر وخصوصيته الثقافية. حيث أن بلوغ التعلم الرقمي لا يقتضي بنية تحتية تقنية وحسب، بل لا بد من توفير البنية المجتمعية التي تتقبل التكنولوجية الرقمية ولا تعمل على مقاومتها خوفاً من التغيير أو حذراً من الوقوع في أحضان الثقافة الغربية. تعرض الدراسة الاهداف العالمية لقمة المعلومات جنيف 2003 كمنطلق عالمي كرس ضرورة تحول المجتمعات نحو الرقمنة. وحاولنا التركيز على أهداف بناء القدرات، التنوع الثقافي والهوية الثقافية وأخلاقيات التواصل. لذا تم وضع استراتيجية عملية تعمل على بناء أسس لتعلم رقمي متطور للجميع. اعتمدت الدراسة على المؤشرات العالمية في شرحها للواقع الجزائري، وتركزت الاستراتيجية على خطوات عملية واجرائية تؤمن تكريس التعلم الرقمي في بنية المجتمع.

Abstract. This study was designed to investigate Algeria's reality and cultural diversity. Digital learning necessitates not just a technological infrastructure but also a cultural framework that embraces digital technology rather than fighting it out of fear of change or falling prey to Western culture. The paper outlines the 2003 Geneva Information Summit's worldwide goals as a global platform that emphasizes the necessity for society to move toward digitalization. We sought to concentrate on the goals of capacity growth, cultural diversity, cultural identity, and communication ethics. As a result, a realistic plan has been devised that lays the groundwork for everyone to benefit from enhanced digital learning. In explaining the Algerian situation, the research relied on worldwide indices. The study relies on global indicators in its explanation of the Algerian reality, and the strategy is focused on practical and procedural steps that secure the dedication of digital learning in the structure of society.

مقدمة

تزايد الاهتمام بالتكنولوجية الرقمية على نحو مضطرد في الآونة الأخيرة، ولا سيما في مطلع القرن الحادي والعشرين لكونها شكلت تحولات جوهرية في طبيعة التواصل، أنماط التفكير وطرق التأثير. كما وضعت جميع بلدان العالم بما فيها البلدان العربية، أمام تحديات كبيرة يرتبط مآلها بمدى التحكم بهذه التكنولوجيات وضبط محتوياتها، والقدرة على الاستفادة منها ضمن أطر التنمية المستدامة والانتقال من مفهوم التنمية القائم على الموارد المادية والطبيعية إلى تنمية ذكية قائمة على الموارد المعرفية.

إلا أن بناء الموارد المعرفية يحتاج إلى بيئات تنظيمية وابداعية، بنية معلوماتية وشبكية، مهارات وقدرات من قبل المستخدمين، رؤية حكومية رشيدة تضع هذه الموارد في صلب اهتماماتها. وهذا ما لم تدركه معظم الدول العربية مقارنة بالدول التي تبنت ديناميات التحول المعرفي منذ بداياته.

تهدف الدراسة إلى اظهار أهمية التعلم الرقمي كهدف عالمي لا بد من بلوغه في عصر مجتمعات المعرفة المتسارعة والمتنافسة فيما بينها عربياً وعالمياً.

تتمحور إشكالية الدراسة حول: ضرورة إنتفاع الجزائر من التعلم الرقمي لتمكين الرأس المال البشري وتحقيق الأهداف العالمية والتنمية المستدامة، ورفع مستوى التعامل الايجابي مع التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الثقافة العربية والجزائرية. وتطرح سؤالها المحوري: **كيف يمكن تحقيق التعلم الرقمي في ظل الخصوصية السوسيوثقافية الجزائرية؟**

وللإجابة على هذا السؤال تطرح الورقة عدة عناصر هي:

مجتمع رقمي شامل: هدف عالمي.

واقع الجزائر وخصوصيته السوسيوثقافية.

استراتيجية بناء تعلم رقمي متطور للجميع.

2 .مجتمع رقمي شامل: هدف عالمي

تعتبر الوثائق الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات الركيزة الأساسية التي كرست مبادئ مجتمع المعلومات ليكون مجتمعاً للجميع.

وقد أعلنت قمة المعلومات في مرحلتها الأولى (إعلان مبادئ جنيف 2003 (القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003 – تونس، 2005)، وكذلك في مرحلتها الثانية (القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003– تونس، 2005) عن رغبتها في بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الانسان

ويتجه نحو التنمية، ويستطيع أن يتكيف مع تكنولوجيا المعلومات من حيث الاستخدام والانتشار والانتاج، للنهوض بالمجتمعات وتحسين نوعية حياتهم.

وقد حددت القمة العالمية جنيف 2003(القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003 – تونس، 2005)، المبادئ الاساسية لبناء مجتمع المعلومات وفق الآتي:

1. تكاتف جهود الحكومات وجميع أصحاب المصلحة من قطاع خاص ومجتمع مدني للنهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية.
2. توفير البنية التحتية للمعلومات لتحسين سبل النفاذ إلى المعلومات والمعارف.
3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة بشكل متوازن بين المجتمعات.
4. بناء القدرات لجميع الأشخاص واكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة.
5. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. تأمين البيئة التمكينية على الصعيدين الوطني والعالمي. وينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة رئيسية من أدوات الحكم الرشيد.
7. توفير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح المواطنين.
8. احترام التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي.
9. الحفاظ على مبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الاعلام.
10. الحرص على الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات.
11. تعزيز التعاون الدولي والاقليمي.

وقد وضعت القمة العالمية خطة عمل (القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003 – تونس، 2005) تترجم الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان المبادئ إلى خطوط عمل ملموسة يشترك في تنفيذها الحكومات وجميع أصحاب المصلحة.

يتعدد أصحاب المصلحة نظراً لتعددية "الأطراف المعنية بالانترنت" وهم: الحكومات، القطاع الخاص، المنظمات الدولية الحكومية، المجتمع المدني، الأوساط الأكاديمية، الأوساط التقنية، المستخدمون بوجه عام، الذين يشكلون ما يتم تسميته بالنسق البيئي للانترنت *Internet Ecosystem*.

تعتبر القمة العالمية للمعلومات أكبر تجمع سنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في العالم. يشارك في تنظيمه الاتحاد الدولي للاتصالات، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي والأونكتاد. هذا التعاون الوثيق هو ثمرة جهود الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المتعددين من قطاع عام وخاص ومنظمات دولية ومؤسسات أكاديمية وجمعيات المجتمع المدني الساعية إلى تحقيق أهداف التنمية. ويشكل هذا المنتدى العالمي فرصة للتواصل والتعلم وتبادل الخبرات والمشاركة في النقاشات والتشاور لتحقيق الأهداف التي انطلقوا منها.

وقد وضعت القمة العالمية في مرحلتها الأولى، خطة عمل متكاملة تتضمن خطوات اجرائية واضحة، تؤمن تحقيق الأهداف الحادية عشر التي وضعتها في مبادئها الأساسية. وفي المرحلة الثانية، أوصت بإنشاء منتدى حوكمة الانترنت *(IGF)* ليكون منتدى عالمي لمناقشة قضايا السياسة العامة المرتبطة بالانترنت ولتعزيز التعاون بين جميع الأطراف. وفي تم إنشاء المنتدى العربي لحوكمة الانترنت(*http://www.igfarab.org*) في العام 2012 في بيروت. وعقد اجتماعه الثاني في العام 2013 في الجزائر. يهدف المنتدى العربي إلى:

- مناقشة قضايا السياسات العامة المتعلقة بمواضيع حوكمة الإنترنت لا سيما القضايا المطروحة في "المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت" بهدف الوصول إلى إدارة دولية للإنترنت وتعزيز النفاذ إلى شبكة الإنترنت وأمنها واستقرارها وتطويرها .
- تسهيل تبادل المعلومات والممارسات المثلى واستقاء الدروس والمعرفة خاصة من أصحاب الخبرة السياساتية والتقنية والأكاديمية ومن ثم نشر ما يتم من مناقشات وما قد يتم التوصل له من توصيات ومقترحات .
- تقريب وجهات النظر وصولاً إلى آراء عربية موحدة حول أولويات حوكمة الإنترنت وآليات الاستجابة للاحتياجات الخاصة بالدول العربية .
- مناقشة موضوعات التكنولوجيات الناشئة دون عمليات الإدارة التشغيلية للإنترنت ووضع التوصيات الخاصة بها، كما يلزم .
- المساهمة في بناء القدرات والتنمية في مجال حوكمة الإنترنت في البلدان العربية، وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة للاستفادة بشكل كامل من الموارد المتوفرة للمعارف والخبرات .
- نقل المنظور العربي إلى المستوى العالمي ودعم الدور العربي في وضع السياسات العامة لحوكمة الإنترنت من دون أن يكون للمنتدى وظيفة إشرافيه أو أن يحل محل الآليات أو المؤسسات أو المنظمات القائمة .

- التواصل مع المنتدبات الإقليمية والدولية لحوكمة الإنترنت بهدف الوصول إلى إدارة دولية للإنترنت و تسهيل تبادل الخبرات ونقل المعارف.

ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وافقت عليها حكومات العالم في أيلول/ سبتمبر 2015، ستعمل على الاستفادة من انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي لسد الفجوة الرقمية وإنشاء مجتمعات المعرفة. وسيكون تضافر جميع جهود أصحاب المصلحة عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما شكل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات(المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 2017) الذي عقد في بوينس آيرس، الارجنتين في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، تحت موضوع: "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، أداة رئيسية من أجل تنفيذ رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015 المعتمدة بموجب القرار *70/125* الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعامل تمكيني رئيسي من أجل التنمية الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي من أجل الاسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

حيث تضمن التقرير النهائي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات أربعة أهداف أساسية هي:

- الهدف الأول: التنسيق: تعزيز التعاون الدولي والاتفاق بشأن مسائل تنمية الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الهدف الثاني: بنية تحتية حديثة وآمنة للاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الهدف الثالث: بيئة تمكينية: تعزيز بيئة تنظيمية وسياساتية مؤاتية للتنمية المستدامة للاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الهدف الرابع: مجتمع رقمي شامل: دعم وتطوير استخدام الاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتمكين الأشخاص والمجتمعات تحقيقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة.

وحدد المؤتمر مساهمة قطاع تنمية الاتصالات في مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2020-2023 (المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 2017) ضمن مجموعة من التدابير الاجرائية. ووضع العديد من المبادرات الاقليمية منها المبادرات الاقليمية لمنطقة الدول العربية، إضافة إلى مجموعة من القرارات والتوصيات الواجب اتباعها لتطوير قطاع الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3 .واقع الجزائر وخصوصيته السوسيوثقافية.

يعاني الواقع الجزائري من ضعف في مؤشراته التنافسية على مستوى العربي والعالمي، الأمر الذي يقف حاجزاً أمام عملية التحول الرقمي بالرغم من العديد من الجهود المبذولة.

حيث يشير تقرير التنافسية العالمية 2018، أن ترتيب الجزائر عالمياً هو 92 من أصل 140 دولة. يعتمد التقرير على 12 مؤشراً – عمل المؤسسات (ترتيب الجزائر عالمياً 120 من أصل 140)، البنية التحتية 88، الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 83، استقرار الاقتصاد الكلي 111، الصحة 66، سوق الانتاج 128، سوق العمل 134، النظام المالي 122، الحركة التجارية 113، حجم السوق 38، القدرة على الابتكار 106، المهارات 88 – يتحدد من خلالها ترتيب كل بلد على قدرته التنافسية.

إلا أنه ما يهمنا في هذا الصدد الاطلاع على مؤشر المهارات وعلى دلالاته الفرعية التي ترتبط به (جدول 1)، لنتمكن من فهم مكامن الضعف في البنية الرقمية للمجتمع الجزائري.

كما يشير التقرير إلى ضعف القدرة على الابتكار في الجزائر التي تحتل الموقع 106 من أصل 140 دولة، الأمر الذي يجعل دعم أطر التعلم الرقمي ضرورة لتطوير ركائز الابداع والابتكار لدى الفرد الجزائري.

يتضح من الجدول رقم 1، أسباب عدم تحقق المهارات في العصر الرقمي. وهنا تطرح أسئلة عن مدى تمكين المعلمين وقدرتهم على نقل الأساليب العلمية الحديثة للمتعلمين وفق مناهج وأساليب حديثة؟ عن التعليم المهني ومدى اهتمام الدولة بالاختصاصات الجديدة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ عن مخرجات التعليم ومدى تحققه في ظل أزمة في التعلّم بحسب ما يحذر البنك الدولي، ويدعو من خلال تقرير التنمية في العام 2018 (*World Bank, 2018*) إلى زيادة قياس مستوى التعلّم. حيث يواجه ملايين التلاميذ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل –وفق التقرير– احتمال ضياع الفرص وانخفاض الأجور في مستقبل حياتهم بسبب فشل مدارسهم الابتدائية والثانوية في توفير التعليم اللازم لهم لتحقيق النجاح في الحياة. ويفيد بأن الالتحاق بالمدارس بدون تعلُّم لا يمثل فقط فرصة إنمائية ضائعة، بل يشكل أيضاً ظلماً عظيماً للأطفال والشباب في مختلف أنحاء العالم .

جدول 1. ترتيب الجزائر حسب مؤشر المهارات ودلالاته الفرعية لعام 2018، مقارنة بـ 140 دولة في العالم

المؤشرات	المعدل	الترتيب العالمي
المهارات (0-100)	57.4	88

	المؤشرات الفرعية	
119	3.4	مدى تدريب الموظفين (7-1)
102	3.6	نوعية التعليم المهني (7-1)
118	3.4	مهارات الخريجين (7-1)
90	3.8	المهارات الرقمية بين السكان (7-1)
94	3.8	سهولة العثور على الموظفين المهرة (7-1)
105	2.9	التفكير النقدي في التدريس (7-1)
90	24.2	نسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي

كما أن عدم اكتساب المهارات الرقمية بين السكان واستخدام التكنولوجيا ضمن اطارها الاستهلاكي لا الإنتاجي (منصوري، 2016) يشكل تحدياً أمام النفاذ الفعال للتكنولوجيا الرقمية (جدعان، 2002). الأمر الذي يعيق الحصول على موظفين مهرة يكونون مواكبين للتطورات الحديثة ويمتلكون المهارات الرقمية المطلوبة لسوق العمل ولا سيما أن طبيعة العمل والوظائف هي في مرحلة تغير سريع، مما يتطلب النظر نحو التعلم الرقمي نظرة استراتيجية وتنموية ومستقبلية.

إلا أنه من المنظور السوسيوثقافي نجد أن الحصول على المهارات الرقمية وتحديث القدرات والمعارف، يتطلب بالدرجة الأولى إلى ضمان الحرية الفردية الخلاقة القادرة على تطوير المنظومات المعرفية والتكنولوجية بكل حرية. فعندما يشير الجدول رقم 1 أن التفكير النقدي في التدريس ما زال محدوداً لدرجة حصول الجزائر على الترتيب 105 بين 140 دولة، يعني ذلك أن الحس النقدي ما زال مكبلاً، وأن صعوبة توطين التعلم الرقمي في الجزائر عائد إلى عجز الفرد عن التواصل مع ذاته ومع غيره في مجتمع بات لا يعتمد إلا على التواصل. ولا يمكن تشخيص معوقات تحقق التعلم الرقمي أو اكتساب المهارات الرقمية إلا عند تحقيق تصالح بين النفس وذاتها. وهذا الأمر لا يرتبط بالمعرفة التقنية التي قد تكتسب من خلال التعليم والتكرار، بل يتطلب الأمر تغيير في الذهنية الفردية تغيّر موقع العقل من وضع التلميذ التابع إلى وضع التلميذ الحاكم، أي من المتلقي إلى المنتج، ذاك الانتاج المتحرر من القيود المجتمعية المغلقة.

لا يتحقق هذا الأمر إلا من خلال رؤية حكومية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية المجتمعية وتحرص على توفير آليات التحول الرقمي بشكل منهجي ومرحلي.

يقدم التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات الصادر في العام 2016 (*Baller, 2016*) المعطيات المحددة لموقع 139 بلداً في العالم لجهة جاهزيته الشبكية، ويتبين أن الجزائر تقع في الترتيب 117!

وبطبيعة الحال فإن عدم الجاهزية الشبكية يشير إلى ارباك الحكومة في التعامل مع الوسيط الرقمي وتأمينه بشكل متكافئ وعادل لجميع المواطنين خاصة وأن الانترنت بات حقاً أساسياً من حقوق الانسان وفق مقررات مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، والذي "يدعو جميع الدول إلى تعزيز وتيسير الوصول إلى الإنترنت والتعاون الدولي الرامي إلى تطوير وسائط الإعلام ومرافق المعلومات والاتصالات في جميع البلدان" (مجلس حقوق الانسان، 2012). ولم تنجح الحكومة الجزائرية في وضع رؤية فعالة تعمل على تشجيع انتشار تقنية المعلومات والاتصالات، توافر الخدمات الالكترونية بالإنترنت وفي ترويج تقنيات المعلومات بالمجتمع، كونها تحتل الترتيب 130 من أصل 139 دولة في العالم، أي في المراتب الدنيا على المستوى العالمي.

عرض التقرير الجاهزية الشبكية باعتماده على أربع معطيات فرعية هي: البيئة– الجاهزية– الاستخدام– التأثير (جدول 2). واعتبر أن لكل معطى من هذه المعطيات مؤشرات لا بد من توفرها ليحقق أي بلد من بلدان العالم الجاهزية الشبكية.

وبذلك حدد للبيئة وجوب توفر البيئة التنظيمية والسياسية (9 مؤشرات) – مؤشرات البيئة التنظيمية والسياسية: فعالية هيئات صنع القانون– القانون المرتبط بتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال– مستوى استقلالية القضاء– كفاءة النظام القانوني في تسوية النزاعات – مستوى فعالية الاطار القانوني– مستوى حماية الملكية الفكرية– معدل قرصنة البرمجيات– عدد الاجراءات المتخذة لتفادي القرصنة– عدد الايام المستغرقة لتفادي الاعتداء – والبيئة التجارية والابتكار (9 مؤشرات) – مؤشرات البيئة التجارية والابتكار: توفر أحدث التكنولوجيات– توفر الرأسمال الاستثماري– اجمالي معدل الضريبة على الارباح– عدد الأيام لإنجاز مشروع تجاري جديد– عدد الاجراءات المطلوبة لإنجاز مشروع تجاري جديد– كثافة المنافسة المحلية– معدل الالتحاق الاجمالي % بالتعليم العالي– جودة الادارة المدرسية– المشتريات الحكومية للمنتوجات التكنولوجية المتقدمة. وحدد للجاهزية ووجوب توفر البنية التحتية (4 مؤشرات) – مؤشرات البنية التحتية: معدل انتاج الكهرباء– معدل تغطية شبكة الهاتف المحمول بالنسبة للسكان– متوسط سعة الربط الدولي بالانترنت بالميجا ثانية لكل 100 نسمة– عدد حاسبات الانترنت الخادمة المؤمنة لكل مليون نسمة. والمهارات (4 مؤشرات) – مؤشرات المهارات: جودة نظام التعليم– جودة تعليم الرياضيات والعلوم– معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم الثانوي– معدل الامية عند الكبار. ولمعطى الاستخدام حدده بالاستخدام الفردي للانترنت (7 مؤشرات) – مؤشرات الاستخدام الفردي: عدد مشتركي الهاتف المحمول من كل 100 نسمة– نسبة الافراد المستخدمين للانترنت – نسبة الأسر التي

تقتني حاسوب– نسبة الأسر التي لديها خدمة الانترنت– معدل المشتركين بالنسبة للسكان بشبكة الانترنت الثابتة، الاستخدام التجاري (6 مؤشرات) – مؤشرات الاستخدام التجاري: نسبة المؤسسات المستخدمة للتكنولوجيا– القدرة على الابداع والابتكار– مدى تبادل المعاملات التجارية الالكترونية من شركة إلى شركة– مدى تبادل المعاملات التجارية الالكترونية من الشركة إلى المستهلك – مدى تدريب الموظفين على تقنيات المعلومات، الاستخدام الحكومي (3 مؤشرات) – مؤشرات الاستخدام الحكومي: رؤية الحكومة لتشجيع انتشار تقنية المعلومات والاتصالات– توافر الخدمات الالكترونية بالانترنت– نجاح الحكومة في ترويج تقنيات المعلومات بالمجتمع. وأخيراً حجم التأثير الاقتصادي (4 مؤشرات) – مؤشرات التأثير الاقتصادي: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نماذج الاعمال– نسبة براءات الاختراع المرتبطة بتقنيات المعلومات لكل مليون نسمة – مستوى تأثير تقنيات المعلومات بالمكاتب الحكومية– مستوى تدريب الموظفين على التقنيات، والتأثير الاجتماعي (4 مؤشرات) – مؤشرات التأثير الاجتماعي: تأثير تقنيات المعلومات في الوصول إلى الخدمات الأساسية– الوصول للانترنت بالمدارس– تفعيل تقنيات المعلومات وتطوير الاداء الحكومي– المشاركة الالكترونية. يظهر الجدول رقم 2 ضعف الجزائر في الوقت الراهن ليتمكن من الاستفادة من التكنولوجية الرقمية لتفعيل التعلم الرقمي في المجتمع، وذلك للأسباب الآتية:

- ضعف البنية التحتية: يشير الجدول رقم 2، أن البنية التحتية الجزائرية لتقنية المعلومات والاتصال ما زالت ضعيفة جداً (الترتيب 95)، كما أن تدني عدد الحاسبات الخادمة المؤمنة في العالم العربي والاعتماد على الشركات الدولية الاميركية والاوروبية في تقديم خدمات التأجير والبيع للحاسبات الخادمة دون امتلاكها، يضع المحتوى الرقمي العربي (من شبكات اجتماعية، مواقع الكترونية، بريد الكتروني...) تحت سلطة هذه الشركات. بمعنى آخر، أن أغلب المحتوى الرقمي العربي مستضاف، ويتم تشغيله من خارج الوطن العربي، وتحت سيطرة غير العرب (التقرير التأسيسي للمحتوى الرقمي العربي، 2013)، بالرغم أن الحاسبات الخادمة المؤمنة، يمكن امتلاكها وتشغيلها وتأمينها، وهي مسألة في نطاق الطاقة العربية علمياً وعملياً ومالياً، والتفريط في هذه القدرة يؤدي إلى استمرار الهيمنة الغربية ولا سيما في المجال الآكاديمي والثقافي.
- ضعف في التشريعات: يشير الجدول رقم 2، إلى عدم التقدم الملحوظ في البيئة السياسية والتنظيمية (الترتيب 123) هذا ما يعرض التعلم الرقمي وقضايا الابداع الثقافي والحقوق

المرتبطة بالنشر والملكية الفكرية عرضة للكثير من الخروقات ضمن العالم الرقمي، ومن دون تدخل حقيقي وفاعل لحماية الانتاج الثقافي عبر القوانين والعمل على نشره عالمياً عبر سياسات عملية.

- محدودية الابتكار: ما زالت الجزائر محدودة في إطار الابداع والابتكار، حيث يشير الجدول رقم 2، إلى ضعف في مؤشرات المهارات (الترتيب 89)، كما أن الاستخدام التجاري المرتبط بمؤشرات القدرة على الابداع والابتكار ما زال محدود (الترتيب 133). كما يشير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2018 (*Vincent, Dutta & Lavin, 2017*) أن الجزائر ما زال محدود القدرة لجهة الانفاق الاجمالي على أنشطة البحث والتطوير، وصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعدد المواهب البحثية في المشاريع التجارية. حيث احتل المرتبة 110 من أصل 126 دولة.

جدول رقم 2. مؤشرات الجاهزية الشبكية في الجزائر مقارنة بـ 139 دولة في العالم

مؤشرات الجاهزية الشبكية لعام 2016								
البيئة		الجاهزية		الاستخدام			التأثير	
131		95		125			129	
البيئة التنظيمية والسياسية	البيئة التجارية والابتكار	البنية التحتية	المهارات	الاستخدام الفردي	الاستخدام التجاري	الاستخدام الحكومي	التأثير الاقتصادي	التأثير الاجتماعي
123	133	80	89	103	133	130	124	132

Source: The Global Information Technology Report, 2016

وبذلك تشير معظم المؤشرات العالمية أن الجزائر ما زال ضمن مراحل أولية ويحتاج إلى صياغة استراتيجية متكاملة للتحول الرقمي. إلا اننا نجد أن أول ما يحتاجه الجزائر هو تغيير الذات الفردية لدى الجزائري وتمكينها بالمعايير العالمية مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية المحلية. كيف ذلك؟

4 .**استراتيجية بناء تعلم رقمي متطور للجميع**

نحاول من خلال هذه الاستراتيجية عرض بعض الافكار الواجب توفرها لبوغ ثلاثة من أهداف اعلان المبادئ جنيف 2003. وهي الهدف الرابع المرتبط ببناء القدرات، الهدف الثامن المرتبط باحترام

التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي، والهدف العاشر المرتبط بأخلاقيات مجتمع المعلومات.

4.1. في بناء القدرات:

يشكل التعلم الرقمي في عصر المعرفة الدور المحوري لبناء قدرات الأفراد وتمكين الرأس المال البشري، وبناء المعارف والابتكارات الجديدة ونشرها بين أفراد المجتمع. ويتركز هذا الأمر في مدى تحقق الهدف الرابع من بين مبادئ جنيف 2003، الذي يرتكز على بناء القدرات وضرورة توفير الخطوات الآتية وفق خطتها وهي:

- تطوير السياسات المحلية لضمان ادماج التكنولوجية الرقمية تطال تطوير المناهج، تدريب المدرسين، تطوير الادارة...
- تعزيز برامج محو الأمية الرقمية.
- وضع برامج لبناء القدرات المتميزة ودعم الخبراء والمهرة في المجال الرقمي.
- تشجيع فرص بناء القدرات المتساوية بين الجنسين، والاهتمام بالمناطق الريفية كفئات شريكة في المجتمع.

هذا يعني أن خطة العمل معدة، تحتاج إلى آليات تنفيذ. لكن لا بد من الاشارة أنه حتى لو وجدت الاستراتيجية الحكومية، وتوفر التمويل لإعدادها، وتأمن فريق العمل المتخصص لتنفيذ الاستراتيجية، يبقى مسألة توفر الارداة الذاتية بالتغيير، لأنه دون توفرها سيواجه الفريق التنفيذي للاستراتيجية برفض من البيئة المحلية وهو ما يعرف بـ "مقاومة التغيير". ولهذه الأخيرة عدة أسباب منها:

أسباب مرتبطة بالأساتذة:

- الخوف من التغيير يرافقه خوف على وضعه الوظيفي في حال لم يتمكن من التعلم.
- رفض خبيث كون التكنولوجية الرقمية تساهم في الحد من الفساد وتعزز الشفافية.
- رفض عاجز بمعنى الاقتراب من التقاعد الوظيفي وعدم الرغبة أو عدم إيجاد حافز للتعلم.

أسباب مرتبطة بالطلاب:

- عدم توفر المهارات الاجتماعية مثل: الوعي بالذات وأهميتها، معرفة كيفية الادارة الذاتية، الوعي الاجتماعي بأهمية التغيير وآلياته، مهارات العمل الفريقي أو العمل بين المجموعات وكيفية التفاعل مع الآخر.

- عدم توفر المهارات التقنية: يشعر الطلاب ببعده عن الاطار التقني، أو ينحصر استخدامها لها ضمن الأطر الاستهلاكية وفقدان آليات الاستخدام الفعال للتقنيات التكنولوجية التعليمية.
- عدم توفر المهارات الادراكية ولا سيما المرتبطة بآليات التفكير النقدي والجدلي والتفاعلي...

هذه الاسباب تجعلنا نستنتج أن أولى الخطوات تبدأ من تكريس الوعي بالتكنولوجيا: أهميتها في جميع القطاعات، ضروراتها لمواكبة التطور والتغير والتحول، آفاقها المستقبلية المرتبطة بالوظائف والعمل والحياة اليومية.

إن تهيئة البنية المجتمعية تسبق تهيئة البنية الرقمية، ويمكن أن يتلازمان ضمن خطين متوازنين تشعر الطالب بأنه يحقق التغيير من داخله ومن ذاته ومن شخصيته، وليس من كونها عملية تدريبية تخضعه إلى آليات لا يفهم أهميتها فيقاومها ويرفضها.

شكل 1. يوضح المهارات الضرورية لتشكيل البنية المجتمعية



4.2. في التنوع الثقافي والهوية الثقافية:

يشكل التواصل الثقافي الرقمي ظاهرة ناتجة من صلب التواصل الانساني الرقمي الذي فتح امكانيات انتاج واستهلاك الثقافة عبر الانترنت. ففروع الثقافة (شعر، موسيقى، مسرحيات، مؤلفات فكرية، علوم، اختراعات...) هي نتاج ذهني بات قابلاً للتداول والتبادل والانتشار والتحرك بسهولة في الفضاء الرقمي بصورة رقمية ما بين المنتج والمستهلك.

حيث يتيح التواصل الثقافي الرقمي بشكل واسع، إنتاج ونشر الوعي الثقافي، وفي إنتاج ونشر الاستهلاك والابتذال أيضاً. أي أن المنتج يمكن أن يوظف الفضاء الرقمي للغايات التي يخطط لها بغض النظر عن مدى فائدة أو مخاطر ذلك على جمهور المتلقين.

وبدورهم يمكن لمتلقي الثقافة ومستهلكيها الاستفادة القصوى من تلقي الانتاجات الثقافية المفيدة أو التفاعل مع المنتجات الثقافية المضرة.

من هنا نجد أن التواصل الثقافي الرقمي ومع ما يكتسبه كل يوم من ازدياد ملحوظ بالعدد والاهتمام، قد شكل فضاءً ثقافياً موازياً للفضاء الثقافي التقليدي، مما جعله جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات وخطط التنمية الثقافية في أي بلد في العالم.

ويتيح التواصل الثقافي الرقمي عملياً فرصاً غير مسبوقة للعاملين في المجال الأكاديمي والتنمية الثقافية. حيث يمكن لمنتج العلم والثقافة من مبدعين ومخترعين ومفكرين ومؤلفين وموسيقيين وفنانين... نشر أعمالهم والتواصل مع أعداد هائلة من البشر في العالم بطريقة سريعة وضمن امكانيات مادية ممكنة. وبالمقابل بات ممكناً لمتلقي العلوم والثقافة ولمستهلكي محتواها تلقي كماً هائلاً من مصادر العلم والثقافة مع ما يرافقها من تنوع في النوع والعدد والمصدر... وإضافة لهذا كله، إمكانية التفاعل مع المفكرين والمثقفين وابداء الاعجاب بهم أو التواصل معهم أو حتى نقدهم. من هنا بات فهم أهمية التواصل الثقافي الرقمي العربي من جانبي المنتج والمستهلك أمراً جديراً بالاهتمام. *ولا تكتمل استراتيجية التعلم الرقمي دون الالتفات إلى استراتيجيات التنمية العلمية والثقافية.*

كذلك الأمر، في ظل انتشار التواصل الرقمي الكثيف، نلاحظ مدى احتلال مفهوم التنوع الثقافي على قدر كبير من الاهتمام حول قضايا الهوية واللغة وتنمية مجتمع المعرفة.

حيث استطاعت العولمة الاستفادة القصوى من تكنولوجيات الاعلام والاتصال الجديدة في تكريس أفكارها، وفي تشكيل خطر حقيقي على التنوع الثقافي. علماً أن هذه الوسائط نفسها هيأت الظروف الملائمة لإقامة حوار ما بين الثقافات والحضارات المتعددة.

وعليه، باتت المسؤولية على عاتق الحكومات في تعزيز التواصل الثقافي الرقمي والحفاظ على محتواه، حيث بات من المؤكد أن احترام التنوع الثقافي، ونشر قيم التسامح والحوار والتعاون، هي الضمان الحقيقي للخصوصيات الثقافية.

هذا ما دفع اليونسكو إلى اطلاق اعلانها العالمي بشأن التنوع الثقافي (مقررات اليونسكو، 2001)، وكذلك اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي في باريس في العام 2005 (اليونسكو، 2005)، والذي يتماشى مع الاحكام المتعلقة بالتنوع الثقافي وممارسة الحقوق الثقافية الواردة في المواثيق الدولية التي أصدرتها اليونسكو سابقاً من بينها: اتفاق فلورنسا لسنة 1950، وإعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي سنة 1966، والاتفاقيات الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972، والتوصية الخاصة بصون الثقافة التقليدية الشعبية لسنة 1989.

إلا أن ما يميز اعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي لسنة 2001، هو الاشارة إلى مدى ضرورة التعامل مع الوسيط الرقمي باعتباره وسيطاً مؤثراً وجّب استخدامه ليكون عنصراً مساعداً في تعزيز التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية، وحافزاً على الابداع، وعلى تعزيز القدرات ونشرها على المستوى الدولي. لذا أشار الاعلان إلى اتخاذ عدة خطوات في هذا المجال منها: محو الامية الرقمية (الخطوة 9)، تعزيز التنوع اللغوي في المجال الرقمي (الخطوة 10)، التصدي للفجوة الرقمية في البلدان النامية (الخطوة 11) وغيرها.

4.3. أخلاقيات التواصل والنقاش:

إن تحقيق قاعدة لأخلاقيات التواصل في العصر الرقمي، تحتاج إلى قاعدة نظرية فلسفية تستمدها وتتخذها من الفلسفة التواصلية التي فرضها العصر الرقمي. ونعتقد أن يورغن هابرماس هو أكثر من تطرق إلى هذا الامر من خلال العديد من النظريات التي طرحها ولا سيما نظريتي الفعل التواصلي *Communicative Action* ونظرية أخلاقيات التواصل ***Communicative Ethics*** *(Habermas, 1990).*

ترتكز قواعد أخلاقيات التواصل عند هبرماس على مستويين:

- مستوى عام: من خلال توافر قواعد النقاش السليم أو المثالي في قضية عامة ضمن مجال عام، تؤدي إلى اتفاق المشاركين في النقاش.
- مستوى خاص: توافر مبررات وحجج عقلية تحقق الاجماع أو التوافق في شأن المعايير الخلقية اللازم توافرها لتنظيم عمل أو مهنة أو جماعة محددة (الأخلاقيات التطبيقية).

ويمكننا اقتراح آلية لتطبيق أخلاقيات التواصل بين طلاب الجامعات في البيئة الرقمية انطلاقاً من مفاهيم نظريتي الفعل التواصل وأخلاقيات التواصل المتداخلتين.

لكي تنجح أخلاقيات التواصل في العصر الرقمي، يجب توفر العناصر الآتية:

- **المجال العام ووضعية رقمية للتخاطب المثالي.**
- **النقاش في القضايا العامة.**
- **توفر الحجج العقلية التي تحقق الاتفاق.**

من هنا كيف تحقق الجامعات العربية هذه العناصر؟

- المجال العام ووضعية رقمية للتخاطب المثالي

على الجامعات العربية الاستفادة من هذا المجال، وترشيد استخدامه للصالح العام ولخدمة القضايا العامة التي تحد من الصراعات والنزاعات بين الشباب العربي. وذلك وفق الخطوات المقترحة الآتية:

- اعتبار مواقع الاعلام الاجتماعي ومواقع الشبكات الاجتماعية ولا سيما موقعي فايسبوك وتويتر مجالاً عاماً لتعلم الديمقراطية التداولية وممارستها وذلك للاعتبارات الآتية:
  - تسمح هذه المواقع تبادل المعلومات والأفكار ووجهات النظر.
  - تسمح بالمشاركة النقدية والاعتراض على أفكار الآخرين.
  - تسمح هذه المواقع أن تكون مجالاً لتتطور فيه النقاشات تصل إلى اتفاق عقلاني.
- تدريب الطلاب على أن هذه المواقع هي مجالاً لإبداء الرأي الحر، النقدي، العقلاني، الخالي من عبارات التهكم والتخوين والعنصرية والطائفية.
- اعتبار هذه المواقع مدخلاً من مداخل التغيير الاجتماعي (صناعة الرأي العام، التأثير في صناعة القرار...).
- تنمية مهارات استخدام المنصات الرقمية وطرق النشر فيها، تدريبهم على وضع استراتيجيات الحشد والتنظيم الاجتماعي وتنظيم حملات التغيير والتسويق الاجتماعي والمناصرة الرقمية.

لا يقتصر نجاح التواصل على وجود مجال عام تدور فيه النقاشات حول القضايا العامة، بل يشترط الأمر توفر شروط التخاطب المثالي. ولتحقيق هذا الأمر نقترح الخطوات الآتية:

- تحفيز الطلاب على المشاركة في النقاشات حول قضايا عامة وتدريبهم على تحقيق الشروط الآتية:
  - امتلاك القدرة على الدخول في نقاشات عقلانية نقدية أخلاقية.
  - الاعتراف المتبادل بما يسمى "ادعاءات الصلاحية"، أي الاحترام المتبادل، الاعتراف بالآخر، وجود النية الصادقة في الوصول إلى اتفاق.
  - الوصول إلى الحقيقة التي لا يمكن استمرار الاختلاف حولها، أي الوصول إلى اتفاق.
- تدريب الطلاب على التمييز بين الحوارات الشخصية أو العرضية أو السطحية التي يقوم بها ملايين الأشخاص يومياً، والتركيز على الحوارات الجادة والعقلانية ضمن قضايا عامة حصراً.

- تصميم منتدى الكتروني عربي بين الجامعات العربية، يكون شبيهاً بـ (شبكة دعم وانتاج التقارير *Group Report Authoring Support Style GRASS*) (*Michael, et al., 2003*) واجراء تطبيقات عملية لتقويم عمله، من خلال انتاج تقارير مختصرة تقدم للطلاب رؤية حديثة تتمتع بصدقية عالية في شأن قضايا معينة، الأمر الذي يساعد في حل بعض النزاعات المجتمعية وفي تشجيع الطلاب الفاعلين المشاركة في حوارات فاعلة ومنتجة على الصعيد العام.
    - النقاش في القضايا العامة

لتحقيق هذا العنصر يؤخذ بالخطوات الآتية:

- تحديد القضايا التي تشكل اهتمامات مشتركة بين الطلاب. فتصبح موضوعات الهوية الرقمية أو الحقوق الرقمية أو الفنون الرقمية أو الطب الرقمي أو الاعلام الرقمي أو الأمن السيبراني... قضايا عامة يتم النقاش فيها بشفافية وبفرص متساوية وعن طريق التواصل العقلاني المحكوم بالحجة والبرهان.
- التركيز على اللغة، حيث لا يمكن اعتبار أي حديث متبادل فعلاً تواصلياً ما لم يصل إلى اتفاق بين المشاركين فيه. لذلك يجب تدريب الطلاب على استخدام اللغة الرصينة الخالية من المصلحة الذاتية، والارتقاء إلى مستوى الخطاب العام القادر على تحقيق غايات عامة.
- حرص المشرفين على الطلاب التأكد بأن القضايا العامة التي تم مناقشتها في المجال العام المعتمد قد وصل إلى اتفاق بين المشاركين فيه.
    - توفر الحجج العقلية التي تحقق الاتفاق:

لكي يتحقق هذا العنصر يمكن اقتراح الخطوات الآتية:

- تدريب الطلاب حول كيفية الاستفادة من المخزون العلمي الذي يتزودون منه في الجامعة كمؤسسة علمية ناقلة للعلم والمعرفة. وعليه يجب أن يكون النقاش مدعوماً بالحجج العلمية والعقلية والمرتكز على البراهين العلمية المساعدة في اقناع الطرف الأخر بصوابية فكرة الطرف الأول، إلى أن يفضي النقاش إلى اتفاق يناسب الطرفين.
- يجب تدريب الطلاب لإيجاد آلية لإقرار المعايير الخلقية الخاصة بجماعة ثقافية أو مجموعة مهنية. حيث يمكن طرح موضوعات محددة مثل: تحديد "أخلاقيات الاختلاف"

أو "أخلاقيات التواصل الاجتماعي" أو "أخلاقيات الطالب"... بهدف وضع آليات واضحة للوصول إلى معايير خلقية محددة.

- تدريب الطلاب على حس المسؤولية والالتزام بالشأن العام باعتباره عنصر مشارك في المجتمع الرقمي، له رأيه الخاص الذي يمكن أن يتحول إلى رأي عام مؤثر إذا ما كان مقنعاً وعلمياً وعقلانياً.

يتضح مما تقدم، أن امكانية تطبيق وتفعيل هذا المقترح في الجامعات العربية أمر ممكن، وإن كان يشوب تنفيذه العديد من التحديات، أبرزها ضعف الوعي الشبكي وضعف ادراك أهمية الوسائط الرقمية في احلال السلام وضعف المهارات الاجتماعية والتقنية والادراكية التي تحدثنا عنها سابقاً.

الخلاصة

إن التعلم الرقمي عملية متكاملة لا يمكنها أن تكون عملية آلية تسقط اسقاطاً على المجتمع. بل لا بد من توفير الاستعدادات الذهنية في المجتمع، ونشر الوعي الذاتي للوصول إلى تقبل التغيير ودمجه بين الأفراد بطريقة تفاعلية. إن التطور لا يتحقق بشكل تلقائي، بل هو عملية بنائية تبنى عبر الاجيال ووفق استراتيجيات متكاملة، تضع عملية بناء القدرات واكتساب المهارات الرقمية أمراً أساسياً. ما زال الجزائر يحتاج إلى اعتماد العديد من الخطط والاستراتيجيات تتضافر فيها جهود جميع أصحاب المصلحة، بهدف الوصول إلى مجتمع المعرفة يكون الفرد الجزائري منتجاً مدركاً رائداً عالمياً لا تقيده الحواجز الثقافية بل تكون رافداً للمزيد من التفاعل والمشاركة في العالم الرقمي الجديد.

المصادر

[1] تقرير (2012). تقرير مجلس حقوق الانسان، الدورة العشرون، الجلسة 31، الامم المتحدة

[2] التقرير. (2013). التقرير التأسيسي للمحتوى الرقمي العربي. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

[3] جدعان، فهمي. (2002). *رياح العصر*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

[4] القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003–تونس 2005، إعلان المبادئ: بناء مجتمع المعلومات تحد عالمي في الألفية الجدية، الوثيقة *WSIS–03/GENEVA/DOC/0004*، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

[5] القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003–تونس 2005، التزام تونس، الوثيقة *WSIS–05/TUNIS/DOC/7–A*، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

[6] القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003–تونس 2005، خطة العمل، الوثيقة *WSIS–03/GENEVA/DOC/5–A*، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

[7] مقررات. (2001). مقررات اليونسكو. باريس: منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، سجلات المؤتمر العام، المجلد الاول.

[8] منصوري، نديم. (2016). *الاستحمار الالكتروني*. بيروت: منتدى المعارف.

[9] المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (*WTDC–17*)، بوينس آيرس، الارجنتين في 09–20 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، التقرير النهائي.

[10] اليونسكو. (2005). اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي. باريس: منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، الدورة الثالثة والثلاثين.

[11] Baller, S. (2016). The Global Technology Report 2016: Innoviting in The Digital Economy. World Economic Forum and INSEAD (The Business School of the World) Geneva. Retrieved from *:* http://www3.weforum.org/docs/GITR2016/WEF_GITR_Full_Report.pdf

[12] Fultner, B. (2005). *Truth and Justification.* Cambrigde: The MIT Press.

[13] Habermas, J. (1990). *Moral Consciousness and Communicative Action*, [trans.] Christian Lenhardt and Shierry Nicholsen, Cambridge: The MIT Press.

[14] McCarthy, T. (1984). *The Theory of Comminicative Action*. Boston: Beacon Press, Vol. One.

[15] Michael S.; Heng, H.; & De Moor, A. (2003). **From Habermas's Communicative Theory to Practice on the Internet**. *Information Systems Journal*. October 2003, Vol. *13*, 4.

[16] Vincent, S.; Dutta, S.; & Lavin, B. (2017). *The Global Innovation Index 2017: Innovation Feeding the World*. World Intellectual Propenty Organization (WIPO) and INSEAD (The Business School of the World) and Cornell. Retrieved from: file:///C:/Users/Family/Downloads/gii-full-report-2017.pdf

[17] World Bank, 2018, World Development Report 2018: Learning to realize education's promise, Washington, DC: World Bank. Retrieved from: http://www.worldbank.org/en/publication/wdr2018